فيه لا يكون اكثر من اسم واحد وفهم من قوله قبل ان المتنازع فيه لا ينقص
عن العاملين ولا على احدهما وفي ذلك خلاف وقوله فللواحد منهما
العمل يعني ان العمل لاحدهما وعاملان بدل اعمل فعل مجرد وف يعبر
اقتضيا وفي اسم متعلق باقتضيا وكذلك قبل وعملا مفعول به
ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة والعمل مبتدا وخبره للواحد
ومنهما في موضع الحال من الواحد وفهم منه جواز اعمال كل واحد
منهما ولا خلاف في ذلك وانما الخلاف في الاختيار وقد نبه عليه بقوله
والثاني اولى عند اهل البصرة واختار عكسا غيرهم ذا اسره
اختيار البصريين اعمال الثاني لقربه من المعمول واختيار الكوفيين
اعمال الاول لسبقه والصحيح مذهب البصريين لان اعمال الثاني في كلام
العرب اكثر من اعمال الاول ذكر ذلك سيبويه وصرح الناظم باهل البصرة
وفهم من قوله غيرهم انهم اهل الكوفة لكونه اتى بهم في مقابلة اهل البصرة
والثاني مبتدا وهو على حذف مضاف والتقدير واعمال الثاني واولى خبره
وعند متعلق باولى وعكسا مفعول باختار وغيرهم فاعل وذا اسره حال
من الفاعل واسرة الرجل رهطه وكنى بذلك عن كثرة القائلين باختيار
اعمال الاول ثم قال واعمل المهمل في ضمير ما تنازعاه والتزم ما التزما
المهمل هو العامل الذي لم يعمل في الاسم المتنازع فيه فيعمل في ضميره وقوله
والتزم ما التزما يعني من مطابقة الضمير للظاهر ومن حذف الفضلة واثبات
العمدة ومن وجوب حذف الضمير في بعض الاحوال وتاخيره في بعضها
وما طال الوقوعه على جميع ما ذكروها الاولى واقعة على الاسم المتنازع
فيه وطلبنا تنازعاه والضمير العايد على الموصول الفاعل في تنازعاه
وفي متعلق باعمل ثم اتى بمثالين فقال
كيحسنان ويسيء ابناكا وقد بغى واعتديا عبداكا
فالمثال الاول على اختيار البصريين وهو اعمال الثاني وابناك فاعل
بيسيء ويحسنان هو المهمل ولذلك عمل في ضميره وهو الالف والمثال

الثاني

٥١

الثاني على اختيار الكوفيين وهو اعمال الاول فعبداك فاعل ببغى
واعتديا هو المهمل ولذلك عمل في ضميره وهو الالف في اعتديا وفهم
من المثالين انه يجب اضمار المرفوع قبل المفسر وبعده فاما على
اعمال الاول فتشترك الفضلة مع العمدة في الاضمار في المهمل وهو
الثاني واما على اعمال الاول ففيه تفصيل نبه عليه بقوله
ولا تجئ مع اول قد اهملا بمضمر لغير رفع اوهلا
بل حذفه الزم ان يكن غير خبر واخرنه ان يكن هو الخبر
يعني ان المهمل اذا كان اولا وكان يطلب ضميرا لاسم المتنازع فيه
بالنصب لا يضمر فيه نحو ضربت وضربني زيد ولما كان المنصوب
شاملا للفضلة ولما اصله العمدة اشار الى ان حكم الفضلة لزوم
الحذف بقوله بل حذفه الزم ان يكن غير خبر وغير الخبر هو الفضلة
وهو نص فيه بما افهم قوله ولا تجئ مع اول قد اهملا ثم اشار الى ان
حكم ما ليس بفضلة وهو ما اصله الخبر الاضمار والتاخير عن المفسر
بقوله واخرنه ان يكن هو الخبر فمن كونه منصوبا ينبغي الا يضمر
قبل الذكر كالمرفوع ومن كونه عمدة في الاصل ينبغي الا يحذف فوجب
عنده الاضمار والتاخير ومثال ذلك ظنني وظننت زيدا قائما
اياه وتجويز في الحذف الخبر على ما هو عمدة في الاصل اذ لا فرق بين ان
يكون اصله الخبر او المبتدا لان كل واحد منهما عمدة في الاصل واذا احل
على هذا ينبغي ان ما قال الشارح والمرادي وقوله مع اول متعلق
بتجئ وكذلك بمضمر وقد اهملا في موضع الصفة لاول ولغير متعلق
باهلا ومعنى اهل جعل اهلا لغير الرفع وحذفه مفعول مقدم بالزم
وان يكن شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه وكذلك ان يكن هو
الخبر وهو فصل بين اسم كان وخبرها او توكيد للاسم المستتر ومعهدا
خبره الخبر والجملة خبر كان ثم قال
واظهر ان يكن ضمير خبرا لغير ما يطابق المفسرا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1